توفير اللقاحات للسكان يُسرّع التعافي الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي

إعداد: د. فاروق محمود الحمد
مجلة الاقتصادي الكويتي عدد 580 أبريل 2021

تقديـــــم:

في نهاية 2020 ومطلع 2021، بدأ السباق ما بين انتاج لقاحات مقاومة (كوفيد – 19) وتوزيعها على أكبر عدد من السكان، وبين الفيروس الذي بدأ يتحور في تركيبات جديدة. والنتائج المعلنة لهذا السباق، تعطي قصب السبق لصالح اللقاحات، وفعاليتها في خفض أعداد الإصابات بالعدوى والوفيات.

ورغم أن التعافي من الجائحة قد يبقى بطيئاً، وسيستغرق وقتاً، وخاصة في الاقتصادات التي لم يصل اللقاح إلى أكبر عدد من سكانها. إلاّ أن النتائج الواعدة الحديثة لاختبار ثلاثة لقاحات: "فايزر بيونتك، موديرنا، واسترازينيكا"، أثارت موجة من التفاؤل، بأن التعافي العالمي من الركود الناجم عن الجائحة، بدأ يلوح في الأفق، وتجلى ذلك في أحدث تقارير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي، وتحولت تقديراته لمعدل نمو الاقتصاد العالمي من سالبة (– 3.3%) عام 2020، إلى موجبة (6%) عام 2021، والتي تعد أسرع وتيرة انتعاش على الاطلاق استناداً إلى البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي منذ عام 1980. ويتوقع (4.4%) معدل نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022، وذلك يعني أن الاقتصاد العالمي سوف يبدأ عام 2022 بنفس حجمه في

عام 2019، بينما كان الاعتقاد السابق، هو أنه سوف يستعيد حجمه في عام 2019 مع بداية عام 2023.

وترجع أسباب هذه التطورات الإيجابية إلى الدعم المالي الإضافي في بضعة اقتصادات متقدمة كبيرة مثل اقتصاد الولايات المتحدة، والتعافي المرتقب بفضل اللقاحات في النصف الثاني من عام 2021، واستمرار تطويع النشاط الاقتصادي لمقتضيات التنقل المحدود الذي فرضته الجائحة.

وامتدت آثار موجة التفاؤل والانتعاش التي شهدها الاقتصاد العالمي نهاية عام 2020 ومطلع عام 2021 إلى اقتصادات بلدان مجلس التعاون، التي قطعت شوطاً كبيراً في تطعيم العدد الأكبر من سكانها، وبدأت تعود تدريجياً إلى الحياة الطبيعية بعد تخفيف قيود الحظر والتنقل. وتحولت معدلات نمو اقتصادها السالبة حسب توقعات صندوق النقد الدولي المعدلة عن أكتوبر 2020، إلى معدلات نمو موجبة في أبريل 2021، وتراوحت ما بين أدناها لقطر (- 6.2%)، وأعلاها للكويت (- 1.8%) عام 2020، إلى (2.4%) و(0.7%) على التوالي في 2021، وبينهما البحرين (3.3%)، الامارات (3.1%)، السعودية (2.9%)، عمان (1.8%). ورغم هذه التحولات الإيجابية في معدلات نمو اقتصادات بلدان مجلس التعاون، إلا أن هذه المعدلات إجمالاً، سوف تظل ضعيفة، وتقارب نصف مستويات الأداء المتوقع للاقتصاد العالمي (6%)، وأدنى من الأداء المتوقع لمعظم الاقتصادات المتقدمة (5.1%)، والاقتصادات الناشئة (6.7%). ويُعزى ذلك إلى ارتباط معدلات نمو الاقتصادات الخليجية بالأداء المحتمل والضعيف لسوق النفط، ولن تعدل تلك التوقعات للأفضل، ما لم تتبنى تلك الدول استراتيجيات تنمية شاملة، تعتمد على خفض تدريجي ومبرمج للاعتماد على النفط.

وعلى صعيد النظرة المستقبلية، فإن حالة من عدم اليقين تحيط بدرجة عالية بالتوقعات الاقتصادية المستقبلية؛ إذ ستعتمد التطورات على مسار الجائحة، وإجراءات السياسات، وتطور الظروف المالية وأسعار السلع، وقدرة الاقتصادات الخليجية على التكيف مع العوائق المتعلقة بالصحة أمام النشاط الاقتصادي. في حين ستتحدد وتيرة تعافي الاقتصادات ببعض العوامل الأخرى مثل: الحصول على اللقاحات، والتي تختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى، والدعم المالي للأنشطة الاقتصادية.

أولاً- أبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العام الأول للجائحة:

وتشمل التطورات بإيجاز:

- سبل التعايش مع جائحة كوفيد – 19.
- حملات التلقيح متعددة السرعات.

1- سبل التعايش مع جائحة كوفيد – 19:

مضى أكثر من عام على تفشي جائحة كوفيد – 19، ولا تزال الجائحة تمزق أوصال الاقتصاد العالمي ومنطقة الشرق الأوسط (وبضمنها اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي)، وآسيا الوسطى. فتخفيف القيود التي فرضت في مطلع العام الماضي (الموجة الأولى)، وما صاحبه من زيادة في حرية الحركة على مدار أشهر الصيف، أفضى إلى تجدد انتشار الفيروس أواخر عام 2020 (الموجة الثانية).

ومع هذا، فعدم كفاية القدرات على إجراء الفحوص وتقديم الرعاية الصحية؛ تدل على أن تقديرات حجم انتشار الجائحة، من المرجح أن تكون أقل من الوضع الحقيقي.

وتم رصد ردود أفعال كثير من البلدان، قامت بإعادة فرض إجراءات الاغلاق العام جزئياً، ووضع قيود أخرى موجهة في أواخر عام 2020، مع تخفيف القيود على العمل والسفر مقارنة بفترة الموجة الأولى، ومن ثم كان انخفاض حرية الحركة أقل. وبعد التراجع السريع في معدلات العدوى والوفيات في مطلع عام 2021، بدأت الإصابات بالفيروس تسجل ارتفاعاً طفيفاً من جديد. ونشير هنا إلى نشر ثمانية تقارير لبلدان ظهرت فيها سلالات متحورة جديدة من فيروس كوفيد – 19.

وفي الوقت نفسه، دخل السباق بين اللقاح والفيروس مرحلة جديدة. فقد بدأت حملات التلقيح في عدد قليل من البلدان، ولكن الحصول على إمدادات كافية من اللقاح، لا يزال يشكل تحدياً جدياً أمام عدد كبير آخر من البلدان.

2- حملات التلقيح متعددة السرعات:

يقسم تقرير صندوق النقد الدولي الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى حملات التلقيح حسب سرعتها إلى ثلاث مجموعات:

أ- **البلدان المبكرة بالتطعيم:** تضم هذه المجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكازخستان، والمغرب. ومعظم بلدان هذه المجموعة، بدأت عمليات التلقيح في ديسمبر/ كانون الأول 2020، أو يناير/ كانون الثاني 2021. ويتوقع حصول نسبة كبيرة من سكانها على التطعيم بنهاية 2021.

ب- **البلدان البطيئة في التطعيم:** يتوقع صندوق النقد الدولي؛ أن تؤدي محدودية اتفاقات الشراء المسبق، أو نقص التمويل إلى فرض تحديات أمام حملات التطعيم الجماعية في البلدان الثلاثة عشرة المكونة لهذه المجموعة (أفغانستان، الجزائر، جيبوتي، مصر، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، باكستان، أوزبكستان، تونس،

والضفة الغربية وقطاع غزة). ومعظم هذه البلدان، بدأت عمليات التطعيم في نطاق محدود، ولا يتوقع لها بصفة عامة، أن تُطعّم نسبة كبيرة من سكانها حتى منتصف عام 2022 على أقل تقدير، ما لم تُبذل جهود إضافية، مثل الحصول على مساعدة من المجتمع الدولي.

حـ- **البلدان المتأخرة في التطعيم:** معظم هذه البلدان تنتمي إلى فئة الاقتصادات منخفضة الدخل وتشمل (موريتانيا، الصومال، السودان، اليمن، قيرغيزستان، تركمانستان، أذربيجان، وأرمينيا). ويرجح تقرير الصندوق أن تشهد اقتصادات هذه البلدان فترات مطولة من نشر اللقاح.

وسيقتصر التلقيح على المدى القصير على الجرعات التي توفرها آلية إتاحة لقاحات كوفيد – 19 على الصعيد العالمي (كوفاكس) التابعة لمنظمة الصحة العالمية، وتغطي حتى (20%) من سكان أي بلد منها. ونظراً لضعف القدرة على تخزين اللقاحات وتوزيعها؛ لا يتوقع أن تتمكن بلدان هذه المجموعة من تطعيم سكانها بالكامل حتى 2023 على أقل تقدير؛ إذا لم تُبذَّل جهود إضافية لتوفير اللقاحات وجعلها في متناول الجميع.

وبالرغم من ذلك، ظهرت بوادر التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مساعدة هذه المجموعة. فعلى سبيل المثال، يعمل ائتلاف الأمل في دولة الإمارات العربية المتحدة على تخزين اللقاح وتوزيعه في المنطقة، بينما يتوقع للتحالف اللوجستي لتوزيع اللقاح، أن يدعم تسليم ملياري جرعة من اللقاح في عام 2021 في ظل آلية (كوفاكس).

ثانياً- بوادر الانتعاش في اقتصادات بلدان مجلس التعاون:

كان النشاط الاقتصادي أكثر صلابة في النصف الثاني من 2020، فكان لإجراءات الاغلاق العام ذات الأهداف المحددة، التي طبقت في فترة الموجة الثانية تأثير أقل على حرية الحركة، الأمر الذي انعكس على النشاط الاقتصادي.

وبالمثل، انتعشت تجارة السلع العالمية بقوة في الربع الثالث من 2020 بعد الانهيار الذي شهده النصف الأول منه. ومع هذا، ظلت تجارة الخدمات مكبوحة انعكاساً للضعف المستمر في قطاعي السياحة والسفر.

وتعافت أسعار السلع الأولية، فارتفعت أسعار النفط منذ الربع الأخير من عام 2020، انعكاساً لتحسن الطلب العالمي، إلى جانب اتفاقية (أوبك +) بمد فترة تخفيض انتاج النفط.

وظلت الأوضاع المالية العالمية تيسيريه بوجه عام، نظراً لانخفاض أسعار الفائدة وفروق العائد العالمية، مما دعم إصدار السندات السيادية في بعض دول مجلس التعاون كالمملكة العربية السعودية وعمان.

ولمواجهة تداعيات الجائحة، طبقت كثير من الاقتصادات المتقدمة والنامية حزم الإجراءات المالية للتخفيف من تأثير الجائحة، وبلغ متوسطها نحو (2%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وبينما أعاد كثير من البلدان ترتيب أولويات الإنفاق بالنظر إلى ضيق الحيز المتاح من السياسات، فنظم الصحة والرعاية الاجتماعية القوية بالفعل أتاحت للعديد من اقتصادات بلدان مجلس التعاون إمكانية استيعاب تكاليف الرعاية الصحية الإضافية ضمن إجمالي اعتمادات موازناتها القائمة.

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي في بلدان مجلس التعاون:

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في معظم اقتصادات بلدان مجلس التعاون إلى التعافي بقوة منذ الربع الثالث من عام 2020، مع قيام البلدان بتخفيف إجراءات الاغلاق العام، وعودة معظم مؤشرات مديري المشتريات إلى التوسع بحلول منتصف 2020، وظلت تبشر باتجاهات صاعدة في بعض اقتصادات بلدان مجلس التعاون في أواخر عام 2020 ومطلع عام 2021 (قطر، المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة).

وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هبوطاً نسبته (3.4%) حسب تقديرات صندوق النقد الدولي في أبريل 2021، وهو ما يمثل تعديلاً بزيادة مقدارها (1.6%) نقطة مئوية تقريباً مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي في تقريره الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر في أكتوبر 2020، ما يشير إلى حدوث انتعاش كبير في النصف الثاني من عام 2020، ولا سيما في اقتصادات بلدان مجلس التعاون، وهذا ما سنلاحظه من مقارنة تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب تقديرات الصندوق في تقريره الإقليمي في أكتوبر 2020، والتقديرات المماثلة للصندوق في تقريره الإقليمي في أبريل 2021.

وتكشف بيانات الجدول رقم (1) عن تقديرات معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في تقريره الإقليمي الصادر في أكتوبر 2020:

الجدول رقم (1)

تطور أداء اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2019 – 2021)

معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

بلدان مجلس التعاون الخليجي	2019	تقديـــــرات

		2020	2021
الإمـــــارات	1.7	-6.6	1.3
البحـــــرين	1.8	-4.9	2.3
السعوديـــة	0.3	-5.4	3.1
عمـــــان	-0.8	-10	-0.5
قطـــــر	0.8	-4.5	2.5
الكويـــت	0.4	-8.1	0.6
إجمالي اقتصادات بلدان مجلس التعاون	**0.7**	**-6**	**2.3**

Source: I.M.F.; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, October 2020, Table no.1.

ويلاحظ من استعراض بيانات الجدول رقم (1) أن جميع اقتصادات بلدان مجلس التعاون سجلت خسائر في عام 2020، وتراوحت تقديرات تلك الخسائر ما بين أعلى خسارة للاقتصاد العماني بلغت (-10%)، وأدناها خسارة الاقتصاد القطري بنحو (-4.5%)، وثاني أعلى الخسائر من نصيب الاقتصاد الكويتي بنحو (-8.1%)، يليه الاقتصاد الاماراتي بنحو (-6.6%)، ثم السعودي (-4.5%)، فالبحريني (-4.9%).

ونعتقد أن تقديرات الخسائر المشار إليها أعلاه، ستنخفض جميعها في مطلع عام 2021، مع تحسن أسعار النفط، ونسبة الانخفاض في تقديرات الخسائر، سوف تتناسب طردياً مع درجة اعتماد كل اقتصاد خليجي على النفط. ويمكن ملاحظة التراجع في الخسائر من خلال استعراض بيانات الجدول رقم (2)، المستندة إلى تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في ابريل 2021.

وتكشف بيانات الجدول رقم (2)، أن اقتصادات بلدان مجلس التعاون جميعها، حققت معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كانت أعلاها في البحرين (3.3%)، ثم الامارات (3.1%)، فالسعودية (2.9%) وقطر (2.4%)، وعمان (1.8%)، وأدناها في حالة الكويت (0.7%).

الجدول رقم (2)

تطور أداء اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2019 – 2022)

معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

بلدان مجلس التعاون الخليجي	2019	2020	تقديرات	
			2021	2022
الإمارات	1.7	-5.9	3.1	2.6
البحرين	2	-5.4	3.3	3.1
السعودية	0.3	-4.1	2.9	4
عمان	-0.8	-6.4	1.8	7.4
قطر	0.8	-2.6	2.4	3.6
الكويت	0.4	-8.1	0.7	3.2
إجمالي بلدان مجلس التعاون	**0.7**	**-4.8**	**2.7**	**3.8**

Source: I.M.F.; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, April 2021, Table no.1.

وبالمثل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتغير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاقتصادات بلدان مجلس التعاون صعوداً بعد تطعيم غالبية سكان هذه البلدان، التي ستشهد انتعاشاً ملحوظاً عام 2022، تقوده عمان بمعدل (7.4%) ويليها حسب الترتيب التنازلي السعودية (4%)، قطر (3.6%)، الكويت (3.2%)، البحرين (3.1%)، والامارات (2.6%).

وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2020 نتيجة لتداعيات الجائحة، انعكس في تراجع قيم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للاقتصادات

جميعها عام 2020 مقارنة بعام 2019، ثم عادت للصعود عامي 2021 و2022 كما يبين الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لبلدان مجلس التعاون خلال الفترة (2019 – 2022)

(بلايين الدولارات الأمريكية، مقربة لأقرب عدد صحيح)

بلدان مجلس التعاون الخليجي	2019	2020	تقديرات	
			2021	2022
الإمارات	421	354	402	410
البحرين	39	34	38	39
السعودية	793	702	805	827
عمان	76	63	74	79
قطر	176	146	166	174
الكويت	135	108	127	130
إجمالي بلدان مجلس التعاون	**1640**	**1407**	**1612**	**1659**

Source: I.M.F.; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, April 2021, Table no, 2.

2- تطور معدلات التضخم:

تسارعت وتيرة التضخم عام 2020 في بعض اقتصادات بلدان مجلس التعاون، وخاصة في المملكة العربية السعودية والكويت، برغم ضعف الطلب وانخفاض تكاليف الطاقة، ومع هذا كان التضخم في هذه الاقتصادات مدفوعاً جزئياً بارتفاع أسعار الأغذية وتخفيض أسعار الفائدة الأساسية. واجمالاً، عانت معظم الاقتصادات الخليجية من تضخم مكبوت في النصف الثاني من عام 2020، بعد فتح

الاقتصادات وتخفيف قيود الحظر والتنقل، وعودة الأسواق وتجارة التجزئة إلى النشاط من جديد، وسيتأكد هذا الاتجاه في ارتفاع معدلات التضخم المتوقع في غالبية بلدان مجلس التعاون خلال عامي 2021 و2022، كما يبين الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4)

تطور معدلات التضخم في اقتصادات بلدان مجلس التعاون

مُقاسة بتغير أسعار المستهلك

(المتوسط السنوي، نسبة مئوية)

بلدان مجلس التعاون	2019	2020	تقديرات	
			2021	2022
الإمارات	-1.9	-2.1	2.9	1.2
البحرين	1	-2.3	1.5	2.1
السعودية	-2.1	3.4	2.7	2
عمان	0.1	-0.9	3.8	2.4
قطر	-0.7	-2.7	2.4	2.9
الكويت	1.1	2.1	2.3	2.5
إجمالي بلدان مجلس التعاون	**-1.5**	**1.2**	**2.7**	**1.9**

Source: I.M.F.; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, April 2021, Table no. 7.

ثالثاً- حسابات المالية العامة:

أدت الجائحة إلى تفاقم العديد من التحديات الاقتصادية التي واجهتها اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأحد بواعث القلق البالغ في الفترة الحالية والفترة القادمة؛ هو تصاعد ضغوط الاحتياجات التمويلية التي اشتدت عام 2020،

وأدت إلى حدوث طفرة في الدين الحكومي، وإلى اقتراض بعض هذه الاقتصادات من أسواق المال الدولية.

وفي ظل رد الفعل السريع من حكومات بلدان مجلس التعاون لمواجهة الجائحة، وللتخفيف من تأثيراتها على الأرواح والأرزاق، بادرت البنوك المركزية إلى توفير السيولة بصورة سريعة، كما دعمت توسيع نطاق الائتمان لمجموعة واسعة من المقترضين. مع الإشارة إلى أن زيادة الاعتماد على التمويل المحلي من قبل البنوك المحلية في الاقتصادات الخليجية، سيخفض من قدرة هذه البنوك على دعم القطاع الخاص وهو يحاول الخروج من الأزمة، ومن ثم إطالة أمد التعافي.

وفي الاتجاه ذاته، قامت الحكومات بتوجيه الإغاثة إلى الأسر والشركات من خلال التحويلات ودعم الأجور، ودعم السيولة.

1- العجز في الموازنات العامة:

وهذه الإجراءات في مجملها، أفضت إلى تراجع حسابات المالية العالمية في معظم اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي عام 2020، وذلك لانخفاض الإيرادات بسبب انكماش الطلب المحلي، وهبوط أسعار النفط، وكذلك إجراءات السياسات المالية الداعمة المشار إليها أعلاه، الداعمة للتخفيف من تأثيرات الجائحة.

وتكشف بيانات الجدول رقم (5) ارتفاع نسب العجز في موازنات خمسة من اقتصادات بلدان مجلس التعاون، وصلت أعلاها إلى (-18.3%) في البحرين، و(-17.3%) في عمان، والاستثناء الوحيد في حالة قطر. ويعتقد أنه في عام 2023 والأعوام التالية، سيتلاشى العجز في الموازنات الخليجية، بعد أن تبادر

الحكومات الخليجية إلى إحداث إصلاحات مالية كبيرة، أو أن ينتعش الطلب العالمي على النفط.

الجدول رقم (5)

تطور العجز في الموازنات الحكومية لاقتصادات بلدان مجلس التعاون

خلال الفترة (2019 – 2022)

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

بلدان مجلس التعاون	2019	2020	تقديرات	
			2021	2022
الإمارات	0.6	-7.4	-1.3	-1.1
البحرين	-9	-18.3	-9.1	-9.4
السعودية	-4.5	-11.1	-3.8	-2.5
عمان	-6.7	-17.3	-4.4	-1.5
قطر	4.9	1.3	1.4	7.3
الكويت	4.4	-9.4	-6.8	-4.5
إجمالي بلدان مجلس التعاون	**-1.6**	**-9.2**	**-3**	**-1.4**

Source: I.M.F.; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, April 2021, Table no. 11.

2- ارتفاع مستويات الدين الحكومي:

أدى تراجع حسابات المالية العامة إلى ارتفاع مستويات الدين الحكومي في معظم اقتصادات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتسجل نسبة (56.4%) من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصادات عام 2020، مقابل (47.6%) عام 2019.

وعلى مستوى اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، سجلت (41%)، و(30.8%) على الترتيب. وتوضح بيانات الجدول رقم (6) نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي فرادى:

الجدول رقم (6)

تطور إجمالي الدين الحكومي في اقتصادات بلدان مجلس التعاون

خلال الفترة (2019 – 2022)

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

بلدان مجلس التعاون	2019	2020	تقديرات	
			2021	2022
الإمارات	26.8	38.3	37.1	39.2
البحرين	102.1	132.9	129.4	134.2
السعودية	22.8	32.4	31	31.7
عمان	60	81.1	71.3	66.8
قطر	62.3	71.8	59.8	53.9
الكويت	11.8	11.5	13.7	27.3
إجمالي بلدان مجلس التعاون	**30.8**	**41**	**38.3**	**39.6**

Source: I.M.F.; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, April 2021, Table no. 15.

يلاحظ من مقارنة بيانات الجدول رقم (6) اتجاه نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع خلال سنوات الفترة (2019 – 2022) في الاقتصادات الستة جميعها، مع تباين نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين أعلاها في حالة البحرين، إذ ارتفعت من (102.1%) عام 2019،

إلى (134.2%) عام 2022، وأدناها في حالة الكويت، إذ ارتفعت من (11.8%) إلى (27.3%) خلال الفترة نفسها.

ويفسر ارتفاع مستويات الدين الحكومي بظروف الجائحة وتداعياتها، وحاجة الحكومة لزيادة الانفاق العام على حماية الأرواح والأرزاق وضخ المزيد من الحزم المالية لتنشيط اقتصاداتها.

وأهم توصيات صندوق النقد الدولي في هذا المجال:

- الحفاظ على مرونة الدعم الذي تقدمه السياسات المالية، واستمرار الاستهداف الدقيق للمستفيدين منه، ومواصلة تقديمه حتى يترسخ التعافي.
- ينبغي الموازنة بين زيادة الدعم المقدم لتحفيز الاقتصاد، وإبقاء الدين في حدود مستدامة.
- ينبغي توجيه الدعم للشركات التي تمتلك مقومات البقاء، وخاصة الصغيرة منها.
- سيساعد وضع استراتيجيات متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة والديون على تخفيف أعباء المديونية مع دعم النمو بأقصى درجة ممكنة.

وتجدر الإشارة إلى إشارة الصندوق، إلى أن البلدان التي قدمت دعماً قوياً من المالية العامة في فترة الجائحة، ومنها معظم اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، ستتعافى اقتصاداتها بدرجة أسرع من غيرها، وخاصة إذا كانت قدمت دعماً من المالية العامة أعلى من المتوسط في عام 2020. هذه الاقتصادات يتوقع لها صندوق النقد الدولي، أن تعود إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي التي كانت سائدة قبل الأزمة، وسيتحقق ذلك في عام 2022.

وعلى العكس من ذلك، الاقتصادات التي قدمت دعماً من المالية العامة أقل من المتوسط عام 2020، لن تعود إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي التي كانت سائدة في عام 2019، حتى عام 2023.

3- الدين الخارجي الكلي:

أدت تداعيات جائحة (كوفيد – 19) إلى حدوث طفرة في الدين الحكومي كما أسلفنا، وفي الاحتياجات التمويلية بصفة عامة، في ظل رد الفعل السريع من بلدان مجلس التعاون للتخفيف من تداعيات الجائحة. وتمكن عدد من هذه البلدان من النفاذ إلى أسواق المال الدولية.

تشير البيانات المتاحة المنشورة في مجلة Global Finance في عددها الصادر في مطلع أبريل 2021، أن إصدارات الديون من حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا)، سجلت نحو (121) مليار دولار عام 2020، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق، بزيادة (15%) عن العام السابق [1]، وفقاً لمراجعة الخدمات المصرفية الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "Refinitiv".

وقدرت شركة "رينيتيف" إجمالي إصدار الديون في اقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) بنحو (35) مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2021، بزيادة نسبتها نحو (61%) مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي [2]. لافتة إلى أن هذا المستوى الفصلي الأول من السنة هو الأفضل منذ عام 1980.

(1) تقرير منشور بجريدة الراي بتاريخ 12 أبريل 2021.

(2) تقرير منشور بجريدة القبس بتاريخ 2 مايو 2021.

وسجلت الإصدارات من اقتصادات الخليج عامة رقماً قياسياً، حيث تجاوزت (100) مليار دولار أمريكي. وأكبر إصدار كان من نصيب قطر التي جمعت 10 مليارات دولار، فيما أظهرت بيانات شركة "رينيتيف" أن الإمارات والسعودية كانتا أكثر الدول المصدرة نشاطاً، حيث جمعت (40.6) مليار دولار، و(31.4) مليار دولار على التوالي من بيع السندات السيادية. مع الإشارة إلى أن السعودية باعت سندات ديون في يناير 2021 فقط بنحو (5) مليارات دولار، وهو المستوى الشهري الأعلى في المنطقة.

وخلال الربع الأول من عام 2021، كانت السعودية والإمارات أكثر الدول الخليجية نشاطاً في إصدار الديون السيادية، حيث بلغت إصداراتهما نحو (12.3)، و(7.5) مليار دولار على الترتيب.

وتشير بيانات الجدول رقم (7) إلى ارتفاع نسب الديون الخارجية الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الامارات وقطر وعمان، وبالرغم من ارتفاع قيمة الديون الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال عام 2020، والربع الأول من 2021، فإن نسب ديونها الخارجية إلى ناتجها المحلي الإجمالي لا تزيد عن (27.6%) عام 2020، وذلك يرجع لضخامة الناتج المحلي الإجمالي السعودي.

الجدول رقم (7)

تطور الدين الخارجي الكلي لاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة (2019 – 2022)

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

بلدان مجلس التعاون	2019	2020	تقديرات	
			2020	2021
الإمـــــارات	76.7	99.5	92.2	94.3
البحـــــرين	225.7	257.7	245.6	246.4
السعوديـــة	23.2	27.6	25.4	25.5
عمـــــان	97.7	126.9	111.7	104.6
قطـــــر	138	184.9	163.7	157.4
الكويـــت	50.7	66.7	60.6	70.3
إجمالي بلدان مجلس التعاون	**59.7**	**75.1**	**68.2**	**68.8**

Source: I.M.F.; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, April 2021, Table no. 22.

رابعاً- الحسابات الجارية:

تراجعت أرصدة الحسابات الجارية في معظم اقتصادات بلدان مجلس التعاون نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وخاصة في النصف الأول من عام 2020، وضعف الصادرات خلال عام 2020 بسبب فرض قيود الحظر والتنقل مع بداية تفشي الجائحة.

وتكشف بيانات الجدول رقم (8) ارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري في أربعة من اقتصادات البلدان الخليجية عام 2020، وبنسب متفاوتة بلغت أقصاها نحو (10-%) في عمان، ونحو (9.6-%) في البحرين، ثم قطر (3.4-%)، والسعودية (2.1-%)، بينما حققت كل من الإمارات والكويت فائضاً في الحساب الجاري عام

2020، بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما: (3.1%)، و(0.8%) على الترتيب.

الجدول رقم (8)

تطور رصيد الحسابات الجارية في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة (2019 – 2022)

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

بلدان مجلس التعاون	2019	2020	تقديرات	
			2021	2022
الإمارات	8.4	3.1	7.1	6.3
البحرين	−2.1	−9.6	−4	−4.2
السعودية	4.8	−2.1	2.8	1.9
عمان	−5.4	−10	−6.4	−2.7
قطر	2.4	−3.4	7.1	7.9
الكويت	16.4	0.8	8.6	8.2
إجمالي بلدان مجلس التعاون	**5.8**	**−1.3**	**4.2**	**3.8**

Source: I.M.F.; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, April 2021, Table no. 20.

وتُعزى أسباب عجز الحسابات الجارية في معظم اقتصادات بلدان مجلس التعاون، وتراجع الفائض المحقق في اقتصادات أخرى، إلى انخفاض صادرات السلع

والخدمات بالتوازي مع انخفاض واردات السلع والخدمات لاقتصادات بلدان مجلس التعاون جميعها عام 2020، بالمقارنة بالعام السابق، كما يوضح الجدول رقم (9).

ويلاحظ من مقارنات بيانات الجدول أن صادرات السلع والخدمات تراجعت بنسبة أكبر من تراجع واردات السلع والخدمات، فعلى سبيل المثال بلغ حجم تراجع صادرات السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية نحو (103) بلايين دولار، بينما تراجعت وارداتها بنحو (51) بليون دولار، وكذلك الامارات العربية المتحدة، تراجعت بنحو (76)، و(51)، والكويت (26)، و(9) بلايين دولار أمريكي على الترتيب.

الجدول رقم (9)

أحجام الصادرات من السلع والخدمات، والواردات من السلع والخدمات، لاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي

خلال عامي (2019 و2020)

(بلايين الدولارات الأمريكية)

بلدان مجلس التعاون	صادرات السلع والخدمات		واردات السلع والخدمات	
	2019	2020	2019	2020
الإمارات	387	311	307	256
البحرين	30	24	25	22
السعودية	286	183	219	168
عمان	44	33	33	24
قطر	92	73	67	62
الكويت	73	47	55	46

إجمالي بلدان مجلس التعاون	912	671	705	578

Source: I.M.F.; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, April 2021, Tables nos. 17 and 18.

نظرة مستقبلية:

من شأن التعاون العالمي والإقليمي لتوفير اللقاحات؛ أن يساعد على تقوية عالم ما بعد كوفيد – 19. وسوف تتوقف قوة التعافي العالمي والإقليمي على السيطرة على الجائحة في كل أنحاء العالم.

إن حالة من عدم اليقين تحيط بدرجة عالية بالتوقعات المستقبلية؛ إذ ستعتمد التطورات المستقبلية على مسار الوباء، وإجراءات السياسات، وتطور الظروف المالية، وأسعار السلع، وقدرة الاقتصادات على التكيف مع العوائق المتعلقة بالصحة أمام النشاط الاقتصادي، في حين ستتحدد وتيرة التعافي ببعض العوامل الأخرى، مثل الحصول على اللقاحات والتي تختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى، والدعم المالي، وتختلف إمكانات الدول في تقديمه، فضلاً عن الارتفاع في أسعار بعض السلع.

وأخيراً، فحتى يمكن البناء لمستقبل أفضل، يجب على البلدان ألاّ تغفل عن التحديات الراسخة ذات الأثر التحويلي، ومنها الفقر المستمر وتغير المناخ. وعن طريق الاستفادة من اتجاهات كالتحول الرقمي، يمكن للبلدان أن تُعد اقتصاداتها للمستقبل، وترفع كفاءة شبكات الأمن الاجتماعي، التي تكتسب أهمية بالغة في الحد من الفقر وعدم المساواة. وينبغي أيضاً إعطاء أولوية لتحسين الحوكمة، وكذلك للسياسات التي تتكيف مع المناخ، وتستثمر في البنية التحتية القادرة على تحمل التغيرات المناخية.

2021/05/20

د. ف/ط.ط

مانشيتات

- 2021 عام سياسات مواصلة حماية الأرواح والأرزاق وتشجيع التعافي.

- تسريع توزيع اللقاحات وتوفير الموارد لأنظمة الصحة العامة أولوية ملحة للاقتصادات الخليجية.

- بدأت البلدان الخليجية تلقيح سكانها في ديسمبر 2020 ويناير 2021.

- يتوقع حصول نسبة كبيرة من سكان البلدان الخليجية على التطعيم نهاية 2021.

- تسببت الجائحة في ارتفاع الدين الحكومي بسبب الانفاق العام للتخفيف من آثارها.

- تعافي الاقتصادات الخليجية مرهون باستمرار التطعيم وانتعاش الطلب المحلي والخارجي.

- تنفيذ إصلاحات هيكلية وضبط المالية العامة، يدعمان النمو الاقتصادي في البلدان الخليجية.

- مرونة دعم المالية العامة وتوجيهه للمستحقين واستمراره حتى تتعافى الاقتصادات الخليجية.

- تحسين نظم الحوكمة وتعزيز شبكات الأمن الاجتماعي للتخفيف من وطأة الصدمات المستقبلية.

- رغم صدمات 2020، لا يزال القطاع المصرفي الخليجي مرناً ويتمتع بمستوى جيد من الرسملة والسيولة.

- في 2020 باعت السعودية سندات ديون بـ 41 مليار دولار في السوق المالية الدولية، والامارات باعت 31 مليار.

- في الربع الأول من 2021، باعت السعودية سندات بـ 12.3، والامارات باعت بـ 7.5 مليار دولار.